أسارى الجهل و

العمالة السائبة في البـ

متاجرة بأعمار وأحلام من يسيطر عليهم الجهل والحاجة والدين تحولهم إلى عمالة غير قانونية

■ المنامة - هناء بوحجي

□ يتزاحم 72 عاملاً أجنبيّاً، غالبيتهم من الهند وآخرون من بنغلاديش، في منزل متهالك من منازل منطقة النعيم في المنامة. يتوزّعون على منزل ذي سبع غرف، أربعٌ منها في الطابق الأرضي، وثلاث في الطابق الأعلى الذي تهدّم السلّم المؤدي إليه، فتمت الاستعاضة عنه بسلم خشبي لا يمكن لمستخدمه إلا أن يحبس أنفاسه صعوداً وهبوطاً لئلا يتهاوى به.

تزدحم الغرف التي تمتد على جدرانها الأسلاك الكهربائية المكشوفة، بأسرّةٍ بعضها بطابقين، وتستخدم الأسرّة السفلى لتخزّن تحتها صُرر ملابس مستأجريها وأواني الطبخ ومتعلقاتهم الحياتية البسيطة جدّاً. الأسرّة الموجودة لا تكفي عدد الساكنين، فبعضهم يؤجر السرير لمدة 12 ساعة في اليوم فقط نظير مبلغ أقل.

لم يوقفني أحد عند دخولي، ولم يسألني أحد من العمال من أكون، فبعضهم منشغل في إعداد الطعام على مواقد الكيروسين البدائية، والبعض الآخر في غسل الملابس في وعاء كبير، فيما وقف عدد من العمال ينظرون اليّ بفضول وريبة، إذ يعيشون جميعاً حالة متواصلة من القلق والخوف. المنزلُ الذي لا يوجد على بابه قفل؛ مؤجّرٌ لأشخاص لا يعرفون بعضهم، فعلاقتهم فردية بالمؤجِّر، وهو – في الغالب – وسيط آسيوي يستأجر المنزل من مالكه البحريني، ويحوله إلى سكن للعمال ويؤجره بـنظام السرير.

الساكنون في هذا المنزل هم من العمالة السائبة، أو «الفري فيزا» كما هو متعارف على تسميتهم، والمقدر عددهم في البحرين بما يقارب 80 ألف عامل (أي نحو خمس العمالة الكلية المقدرة بنصف مليون وافد. يقع غالبية هؤلاء ضحية تحايل مواطنين يستغلون ثغرات في قانون العمل وضعف الرقابة فيستقدمون عمالاً بتأشيرات ظاهرها من أجل العمل لدى المستقدم في شواغر وهمية في الغالب، وباطنها تسريح العمال ثم ربطهم بـ «أتاوات» سنوية. يتشارك في هذه التجاوزات «مرابون» في بلاد العمال الأصلية؛ الهند، الباكستان، بنغلاديش.

ووجد هذا التحقيق أن هذه الظاهرة في تزايد بسبب عدم كفاءة أجهزة الرقابة وخشية العامل من تقديم شكوى ضد الكفيل لأنه مكبل بالديون، وعليه أن يفي بما عليه قبل أن يفكر في العودة.

يعيش العمال السائبون ظروفاً غير إنسانية، وهم يصلون الليل بالنهار في أعمال غير مجدية ماليّاً لتغطية أتاوات الكفيل البحريني والوسطاء في بلادهم إلى جانب أفواه عائلاتهم الجوعى خلف البحار.

تتكرر هذه الظاهرة منذ ثلاثة عقود. ما أن يصل العامل يحتجز الكفيل جواز سفره ويسرّحه في سوق العمل، بعيداً عن المقصد الذي استقدمه من أجله. المحظوظ منهم من يحصل على عمل ثابت بنظام الساعات، فيما غالبية هؤلاء يجولون الشوارع بحثاً عن سبل رزق بسيطة وغير مضمونة، كغسل السيارات وبيع السلع والخدمات في الشوارع، من دون أي غطاء قانوني أو صحي أو عمّالي. فهم يُستقدمون بناء على وعود وإغراءات من أقربائهم وأصدقائهم العاملين في البحرين، وقد دفعوا مبالغ طائلة حتى يستوفوا نفقات شراء التأشيرة وتذاكر السفر بالإضافة إلى عمولات الوسطاء، فهم كالدجاج الذي يتغذى على الفتات ويبيض ذهباً لكفيله!

سكن العمال ليس إلا وجهاً من جملة أوضاع غير إنسانية تتعرض لها «العمالة السائبة» في البحرين، فهؤلاء – وهم ضحية مزيج من الفقر والجهل والاندفاع بالرغبة في حياة أفضل – يكبلون أنفسهم ومستقبلهم باستدانة مبالغ مالية كبيرة نسبيّاً لشراء تأشيرة الدخول للبحرين أملاً في الخروج من دوامة الفقر في بلدانهم، ولا يعرفون أنهم إنما اشتروا قيودهم (ومشانقهم أحياناً) بأنفسهم، فيدخلون بالتأشيرة في دوامة وضع غير قانوني يُجبرون عليه منذ لحظة وصولهم المطار ومعرفتهم بأن لا عمل ينتظرهم، ولا كفيل حقيقيّاً يتولى مسئولية وجودهم، وأن عليهم تأمين الحياة لأنفسهم ولذويهم وتسديد ديونهم أيضاً.

فوق ذلك؛ تغلق دونهم أبواب العودة بعد وقوعهم تحت عبودية الدّين الذي يتعاظم كلما طال أمد تسديده. يقبلون بحياة البؤس، وشظف العيش وقسوة العمل غير المضمون، كل ذلك عليهم أن يفعلوه بعيداً عن عيون المفتشين الرسميين. تشد كهذه الحبال على رقابهم مما يضطر العشرات منهم سنويّاً إلى إنهاء حياتهم انتحاراً، متدلين من السقوف والأشجار.

حجم العمالة السائبة

الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل أسامة العبسي، يصنّف العمالة السائبة كالتالي: المسجلون على منشأة غير قائمة، من لم تجدد تراخيص عملهم في السوق المحلية، ومن أُلغي ترخيصه ولم يغادر.

وكشف مسح ميداني، أجرته الهيئة هذا العام، عن وجود فئة رابعة من العمالة السائبة تضم عدداً أكبر من أولئك المصنفين من قبل الهيئة، وهم عمّال ببيانات صحيحة قانوناً، إلا أنهم لا يعملون لدى الكفيل الأصلي المسجلين باسمه في السجلات الرسمية.

يقدّر العبسي عدد الفئات الثلاث من العمالة السائبة بنحو 39 ألف عامل، فيما يؤكد نائب الأمين العام لاتحاد عمال البحرين، إبراهيم حمد، أن الفئة الرابعة (المقيمة قانونيّاً والمخالفة بعدم عملها لدى كفيلها الأصلي) يتجاوز عددها 40 ألف عامل.

وعلى رغم سلامة وضع الفئة الرابعة القانوني بالنسبة إلى الإقامة؛ فإنها تعتبر مخالفة في سوق العمل، ذلك لأن قانون العمل ينص على إلزامية أن يعمل العامل الأجنبي لدى كفيله.

ينفي العبسي ما يتردد في أوساط الناس من ارتباط ظاهرة «الفري فيزا» باختراق متنفذين لأجهزة إصدار تأشيرات الدخول وتصاريح العمل كما هو متداول في الأوساط العمالية، ويقول إن 78 في المئة ممن تم تعريفهم بالعمالة السائبة من الفئات الأربع استقدموا أصلاً للعمل لمؤسسات صغيرة الحجم ممن توظف أقل من خمسة عمال.

فخُّ الجهل

تبدأ مشكلة العمالة السائبة في بلدانهم عندما يشترون تأشيرة الدخول الى البحرين بما معدله 1450 ديناراً بحرينيّاً (3836 دولاراً أميركيّاً)، وفي الغالب يستدين العامل هذا المبلغ الذي يعادل 8 الى 10 أضعاف مرتّبه الشهري الموعود. وعلى رغم وجود نص صريح في قانون هيئة تنظيم العمل البحريني يجرّم بيع التأشيرة على العمال الأجانب بحسب الفقرة(ج) من المادة (23) التي تنص على أنه «يحظر على أي شخص تقاضى أية مبالغ أو الحصول على أية منفعة أو مزية من العامل مقابل استصدار تصريح عمل بشأنه أومقابل استخدام هذا العامل أو استبقائه في عمله»؛ إلا أنه لا يوجد أي إثبات على تسلم هذه المبالغ في الاتفاقات التي تتم بين العامل والوسطاء، والتي يتم إبرامها من دون عقود ووثائق، ومعظم هؤلاء العمال لا يلتقون بكفيلهم الأصلي، فالوسطاء هم من يتكفلون باستكمال الإجراءات.

يقول المحامي أحمد الذكير: «إن هذا القانون ينص على عدم قانونية استقدام عامل أجنبي وتشغيله في غير العمل الذي استُقدم من أجله (المادة 23 البند ب) إلا أن ما نراه هو عدم الالتزام بذلك». ويشير الذكير إلى أن هذا النص يتيح – في رأينا – للسلطات العامة تقديم أصحاب العمل المخالفين الى المحاكم الجنائية بناء على ما قررته المادة (36) من القانون ذاته التي تنص على أنه «مع عدم الاخلال بأيه عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر؛ يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة وبالغرامة التي لا تقل عن مبلغ ألف دينار ولا تجاوز مبلغ ألفي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كل من يخالف أيّاً من أحكام الفقرتين (ب) و (ج) من المادة (23) والمادتين (28) و (30) من هذا القانون، وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين والغرامة التي لا تقل عن ألفي دينار ولا تجاوز أربعة آلاف دينار».

بعض العمال يؤجرون سريراً لمدة 12 ساعة بدلاً من السكن

ويؤكد «في المحاكم تندر القضايا المرفوعة من قبل العمال على أصحاب العمل بسبب جلبهم ثم تركهم لتدبير معيشتهم، إما بسبب الجهل، أو لعدم الرغبة بسبب الحاجة إلى العمل والمال مادام العامل قد وقع، أو، وهذا يحدث كثيراً، أن يكون العامل على علم أصلاً بوضعه هذا، سواء بقانونيته أو عدمه، وأنه جاء من بلاده على هذا الإساس أملاً في فرص العمل الوهمية التي يتم إغراؤه بها من قبل الوسطاء الذين لا يهمهم سوى مبلغ العمولة الذي سيحصلون عليه من وراء هذه الصفقات».

ويعتبر استقدام العمالة الأجنبية وسيلة مربحة لبعض أصحاب السجلات (الكفلاء المرتقبين) ممن تمرسوا في التحايل على القانون باستيفاء متطلبات استصدار السجل التجاري، وهو أوّل الطريق لاستقدام العمالة. ويستفيد هؤلاء من سرعة الإجراءات التي تحرص هيئة تنظيم سوق العمل عليها تماشياً مع المناخ المشجع للاستثمار، إذ لا يستغرق استصدار تصريح العمل أكثر من أربعة أيام. وتبلغ رسوم السجل نحو 200 دينار بحريني عن كل عامين، كما كان تُفرض 10 دنانير شهريّاً عن كل عامل، وتم وقف هذا الرسم منذ يونيو/ حزيران 2011 بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي في ظل الأحداث التي تمر بها البحرين.

وفي المقابل؛ يحصل الكفيل (صاحب السجل) في المتوسط على 1450 ديناراً عن كل عامل لبقائه عامين في البحرين، وإذا رغب العامل في التمديد (وهذا ما يحدث غالباً) يقوم بدفع مبلغ 800 دينار (2116 دولاراً) من أجل تجديد بقائه لعامين آخرين.

فلو استطاع كفيل أن يجلب 100 عامل «فري فيزا» (ويقال إن هناك من لديهم المئات منهم) فإنه يتقاضى منهم لأول مرة 145.000 دينار بحريني (383.6 ألف دولار أميركي) من دون أن يبذل جهداً، ومن دون أن يغطي هؤلاء العمال بالتأمين الصحي والقانوني. وإذا ما أراد هؤلاء المئة أن يواصلوا العمل لعامين آخرين على أمل تسديد الديون وتحسين أحوالهم بالمزيد من العمل؛ فعليهم أن يدفعوا له مجدداً 80 ألف دينار (211.640 دولاراً أميركيّاً).

وتشير المؤشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي (مارس/ آذار 2012) إلى أن متوسط رواتب البحرينيين في القطاع الخاص يبلغ 7368 ديناراً سنويّاً (19.492 دولاراً أميركيّاً)، وفي القطاع العام يصل المتوسط إلى 8544 ديناراً سنويّاً (22.603 دولارات)، وبذا تكون المتاجرة بالبشر وأقدارهم أكثر ربحاً وسهولة.

وبحسب نائب الأمين العام لاتحاد عمال البحرين؛ فإن البعض لديه عشرات العمال المسرحين في السوق ولا يعرف عنهم سوى المبالغ المعلومة التي تصله منهم من الوسطاء. ولا توجد آلية لمتابعة مصير العمال فيما بعد وما إذا عملوا فعلاً في مؤسسات تابعة لكفلائهم إلا من خلال عملية التفتيش.

هذا جانب مما انتقده تقرير أصدرته وزارة الخارجية الأميركية بعنوان: «الاتجار بالبشر 2012» بالإشارة الى «أن وكالات التوظيف تجبر العامل على دفع مبالغ كبيرة للقدوم، وهذا يجعلهم أكثر عرضة للعمالة القسرية بسبب الضغوطات المالية التي يقيدون أنفسهم بها».

ويشار إلى أن غالبية هذه الفئة من العمالة الأجنبية لا تعلم شيئاً عن طبيعة العمل الذي ستلتحق به، ولا عن عقد العمل بينهم وبين كفلائهم. وبحسب التقرير الأميركي نفسه؛ فإنه – واعتماداً على معلومات من هيئة تنظيم سوق العمل؛ فإن «65 في المئة من العمالة الأجنبية لم يروا عقود عملهم قبل القدوم الى البحرين».

يؤكد ذلك مسح أُجري لهذا التحقيق على 22 عاملاً من العمالة السائبة من جنسيات هندية وبنغالية، حيث تبين أن معظم هؤلاء لم يكونوا على علم مسبق بالوضع الذي سيكونون عليه، فلقد جاؤوا بناء على إغراءات الكسب الوفير من قِبل أقرباء أو أصدقاء ربما حصلوا بدورهم على عمولة من وسطاء آسيويين يعملون لصالح كفلاء محليين.

من بين كل 100 عامل أجنبي في البحرين، تقدر جهات رسمية وعمالية وجود15 عاملاً ينتمون لفئة العمالة السائبة. أي أن عدد العمالة السائبة حوالي 80 ألف عامل، أي أنهم يشكلون ما نسبته16.7% من إجمالي العمالة الأجنبية في السوق المحلية البالغ عددها 477.870 عاملاً، فيما يبلغ إجمالي القوى العاملة في السوق المحلية618.036 عاملاً. وهذه العمالة السائبة تشكل 6.3 % من سكان البحرين حسب تقرير المؤشرات الاقتصادية للربع الأول من 2012 الصادر عن مصرف البحرين المركزي.